الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/55/126
10 July 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٠٨ من جدول الأعمال المؤقت*
المراقبة الدولية للمخدرات

تقرير متابعة بشأن تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وبشأن قرار الجمعية العامة ٥٣/١١٥

تقرير الأمين العام

موجز

تم إعداد هذا التقرير بشأن تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، المعقودة في حزيران/ يونيه ١٩٩٨، بما في ذلك خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٤/١٣٢، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والمعنون "التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية".

* A/55/150.

المحتويات

الفصل		الفقرة	الصفحة
أولا -	المقدمة	١-٢	٤
ثانيا -	الأهداف والغايات التي حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين	٣-٩	٤
ألف -	الأهداف والغايات لسنة ٢٠٠٣	٣-٦	٤
	١ - خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع	٣	٤
	٢ - اعتماد تشريعات وبرامج لمكافحة غسل الأموال	٤	٥
	٣ - تعزيز التعاون بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين	٥	٥
	٤ - الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات	٦	٥
باء -	الأهداف والغايات لسنة ٢٠٠٨	٧-٩	٥
	١ - تدابير مراقبة السلائف	٧	٥
	٢ - تحقيق نتائج ملحوظة وقابلة للقياس في ميدان خفض الطلب	٨	٦
	٣ - القضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة من خلال التنمية البلديلة	٩	٦
ثالثا -	دور لجنة المخدرات وإجراءات المتابعة	١٠-١٣	٦
رابعا -	خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات	١٤-٣٦	٧
خامسا -	القضاء على الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا ونبتة القنب من خلال التنمية البديلة	٣٧-٥٣	١٤

سادسا - التدابير المتخذة لتعزيز التعاون القضائي ٥٥-٥٤ ٢٠

سابعا - خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع ٥٦ ٢٠

ثامنا - مراقبة السلائف ٥٧ ٢١

تاسعا - مكافحة غسل الأموال ٥٩-٥٨ ٢١

عاشرا - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بوصفه حافزاً للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات ٦١-٦٠ ٢٢

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية العشرين المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، إعلاناً سياسياً (القرار دإ-٢/٢٠)، والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (القرار دإ-٣/٢٠، المرفق)، والتدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية (القرار دإ-٤/٢٠)، بما في ذلك (أ) خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع (القرار دإ-٤/٢٠ ألف)، و (ب) التدابير الرامية إلى منع صنع السلائف المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ومنع استيراد تلك السلائف وتصديرها والاتجار بها وتوزيعها وتسريبها على نحو غير مشروع (القرار دإ-٤/٢٠ باء)، وتدابير تعزيز التعاون القضائي (القرار دإ-٤/٢٠ جيم)، وتدابير مكافحة غسل الأموال (القرار دإ-٤/٢٠ دال)، وخطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة. (القرار دإ-٤/٢٠ هاء).

٢ - واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٢/٥٤، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والمعنون "التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية"، خطة عمل تنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، المرفق بذلك القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً شاملاً عن تنفيذ النتائج التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية العشرون، بما في ذلك خطة العمل والقرار. وقد تم إعداد الوثيقة الحالية استجابة لذلك الطلب.

ثانياً - الأهداف والغايات التي حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين

ألف - الأهداف والغايات لسنة ٢٠٠٣

١ - خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع

٣ - في الفقرة ١٣ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، قررت الدول الأعضاء أن تولي اهتماماً خاصاً للاتجاهات الناشئة في صنع المخدرات الاصطناعية والاتجار بها واستهلاكها على نحو غير مشروع. ودعت إلى القيام، بحلول عام ٢٠٠٣، بإرساء أو تعزيز التشريعات والبرامج الوطنية لإنفاذ خطة العمل الخاصة بمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع.

٢ - اعتماد تشريعات وبرامج لمكافحة غسل الأموال

٤ - في الفقرة ١٥ من الإعلان السياسي، تعهدت الدول الأعضاء ببذل جهود خاصة لمكافحة غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات، وشددت في هذا الصدد على أهمية تدعيم التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. وللوصول إلى هذه الغاية، أوصت الدول التي لم تعتمد بعد تشريعات وبرامج وطنية لمكافحة غسل الأموال أن تفعل ذلك بحلول عام ٢٠٠٣، وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وكذلك تدابير مكافحة غسل الأموال التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين.

٣ - تعزيز التعاون بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين

٥ - في الفقرة ١٦ من الإعلان السياسي، تعهدت الدول الأعضاء بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين من أجل مواجهة التنظيمات الإجرامية الضالعة في جرائم المخدرات والأنشطة الإجرامية المتصلة بها، وفقاً لتدابير تعزيز التعاون القضائي، المعتمدة في الدورة الاستثنائية العشرين - ولهذه الغاية، تم تشجيع الدول على أن تعيد النظر، بحلول عام ٢٠٠٣، في تنفيذ هذه التدابير وتعزيزها، حسب الاقتضاء.

٤ - الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات

٦ - في الفقرة ١٧ من الإعلان السياسي، أعربت الدول الأعضاء عن إدراكها أن خفض الطلب يمثل ركناً لا غنى عنه من أركان النهج الشامل لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. وأعلنت التزامها بأن تدرج في برامجها واستراتيجياتها الوطنية الأحكام الواردة في الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وبأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) من أجل صوغ استراتيجيات تساعد على تنفيذ الإعلان. وحددت عام ٢٠٠٣ كموعد مستهدف لإعداد استراتيجيات وبرامج جديدة أو محسنة لخفض الطلب على المخدرات، توضع في تعاون وثيق مع الهيئات المعنية بالصحة العامة والرعاية الاجتماعية وسلطات إنفاذ القوانين.

باء - الأهداف والغايات لسنة ٢٠٠٨

١ - تدابير مراقبة السلائف

٧ - في الفقرة ١٤ من الإعلان السياسي، قررت الدول الأعضاء إيلاء اهتمام خاص لتدابير مراقبة السلائف التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين، وتحديد العام ٢٠٠٨ كموعد مستهدف تقضي فيه

على صنع المؤثرات العقلية، بما فيها المخدرات الاصطناعية، وتسويقها والاتجار بها على نحو غير مشروع وعلى أنشطة تسريب السلائف، أو تقوم بتقليص ذلك تقليصاً ملحوظاً.

٢ - تحقيق نتائج ملحوظة وقابلة للقياس في ميدان خفض الطلب بحلول عام ٢٠٠٨

٨ - في الفقرة ١٧ من الإعلان السياسي، التزمت الدول الأعضاء بتحقيق نتائج ملحوظة وقابلة للقياس بحلول عام ٢٠٠٨.

٣ - القضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة من خلال التنمية البديلة

٩ - في الفقرة ١٨ من الإعلان السياسي، أكدت الدول الأعضاء مجدداً ضرورة وضع نهج شامل للقضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة، وفقاً لخطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة، المعتمدة في الدورة الاستثنائية العشرين. وشددت على الأهمية الخاصة للتعاون في مجال التنمية البديلة، بما في ذلك إدماج أضعف القطاعات المتورطة في سوق المخدرات غير المشروعة إدماجاً أحسن في الأنشطة الاقتصادية المشروعة والدائمة. وشددت أيضاً على الحاجة إلى برامج إبادة وإلى تدابير في مجال إنفاذ القوانين من أجل التصدي لأنشطة الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار غير المشروعة، مع إيلاء حماية البيئة اهتماماً خاصاً؛ وأيدت في هذا الصدد بقوة ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أعمال في مجال التنمية البديلة. وفي الفقرة ١٩، رحبت الدول الأعضاء بالنهج العالمي الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إزاء القضاء على المحاصيل غير المشروعة، وتعهدت بالتعاون الوثيق معه على صوغ استراتيجيات تستهدف القضاء على الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا ونبتة القنب وخشخاش الأفيون، أو تقليص تلك الزراعة تقليصاً ملحوظاً بحلول عام ٢٠٠٨.

ثالثاً - دور لجنة المخدرات وإجراءات المتابعة

١٠ - في الفقرة ٢٠ من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، دعيت جميع الدول إلى أن تقدم إلى لجنة المخدرات كل سنتين تقريراً عن جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف والغايات المقررة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. وطلب إلى اللجنة أن تحلل تلك التقارير من أجل تعزيز الجهود التعاونية الرامية إلى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

١١ - وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٢/٥٤، إلى لجنة المخدرات، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أن تواصل العمل على وجه السرعة بشأن وضع مبادئ توجيهية لتيسير عملية إعداد التقارير التي تقدمها الحكومات كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي (قرار الجمعية العامة

دإ-٢/١٧، المرفق)، والتقدم المحرز في تلبية أهداف وغايات عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، على النحو المبين في الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية العشرين.

١٢ - وفي دورتها الثانية والأربعين المستأنفة، المعقودة في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، اعتمدت لجنة المخدرات القرار ١١/٤٢ المعنون "المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة"، الذي أقرت فيه استبياناً أرفق بذلك القرار وتضمن المعلومات المطلوبة للإبلاغ عن خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وقد طُلب إلى الدول الأعضاء أن تحيل إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بحلول ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٠، ردودها على الاستبيان. وعلى أساس هذه الردود، يعد المدير التنفيذي تقريراً واحداً يقدمه إلى اللجنة يتناول أيضاً الصعوبات التي تجري مواجهتها لدى تلبية الأهداف والغايات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية العشرين. وسوف تقوم اللجنة، في دورتها العادية الرابعة والأربعين، التي ستعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠١، بتحليل التقرير الذي يقدمه المدير التنفيذي كل سنتين وعرض توصياته بشأن أمور منها الإجراءات والتعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. كما قررت اللجنة، في قرارها ١١/٤٢، أن تقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ عن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف والغايات المحددة في الإعلان السياسي.

١٣ - وقد نظرت لجنة المخدرات، في دورتها الثالثة والأربعين، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٠، في الخطوات المتخذة لمتابعة خطة العمل والتدابير التي اتخذتها الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية العشرين. وكان قد أعد تقريران محددان لتنظر فيهما اللجنة، استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١٣٢/٥٤، هما:

(أ) تقرير المدير التنفيذي عن خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (E/CN.7/2000/3)؛

(ب) تقرير المدير التنفيذي عن متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة (E/CN.7/2000/6).

رابعاً - خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات

١٤ - تنص خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٤، المرفق) على طريقتين رئيسيتين أمام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة لإسداء المساعدة إلى الدول الأعضاء في

جهودها المبذولة لتحقيق اهداف خطة العمل. فأولاً، تسند خطة العمل للبرنامج المذكور مهمة إسداء التوجيه والمساعدة إلى تلك البلدان التي تطلبهما من أجل وضع استراتيجيات وبرامج لخفض الطلب بحلول سنة ٢٠٠٣، بحيث تتضمن بشكل تام مبادئ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (الهدف ٣). وينبغي لهذه الاستراتيجيات والبرامج أن تشمل النطاق الكامل لخفض الطلب، اعتباراً من الوقاية الأولية إلى الحد من الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لإساءة استعمال المخدرات. وينبغي الاضطلاع بها أيضا في طائفة متنوعة من الأطر وتنفيذها بالتعاون مع قطاعات المجتمع المختصة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إسداء المشورة والمساعدة التقنية بشأن إنشاء نظم وطنية لرصد مشكلة إساءة استعمال المخدرات، بما في ذلك إنشاء مجموعة أساسية من المؤشرات المعترف بها إقليمياً ودولياً (الهدف ٤).

١٥ - وثانياً، فإن خطة العمل تستلزم وجود دور لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة فيما يتعلق بأفضل ممارسة. وقد تم الاهتداء إلى عدد من المجالات يطلب فيها إلى البرنامج المذكور أن ييسر عملية تقاسم المعلومات عن أفضل الاستراتيجيات. وهذه المجالات تشمل ما يلي: كيفية توفير خدمات الوقاية والتوعية والعلاج والتأهيل للمجرمين الذين يسيئون استعمال المخدرات (الهدف ١٠)؛ وكيفية القيام بحملات إعلامية موجهة للجمهور بشكل مناسب (الهدف ١١)؛ وكيفية القيام بحملات إعلامية فعالة ومناسبة ثقافياً تساعد متعاطي المخدرات وتزودهم بمعلومات عن الخدمات المتاحة (الهدف ١٢)؛ وكيفية وضع استراتيجيات لتدريب الوسطاء الاجتماعيين (الهدف ١٣)؛ وكيفية تصميم وتنفيذ عملية تدريب الموارد البشرية في مجال خفض الطلب (الهدف ١٤). كما أن تقاسم المعلومات عن أفضل الاستراتيجيات من الأمور المطلوبة أيضاً بشكل عام، مثل صوغ برامج لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات في مجموعة واسعة من الأطر الصحية والاجتماعية (الهدف ٦) وتعزيز الارتباط الشبكي (الهدف ٧).

١٦ - وعلاوة على المهمتين الرئيسيتين - إسداء التوجيه وتقديم المساعدة إلى تلك الجهات التي تطلبها، وتيسير تقاسم المعلومات عن أفضل الاستراتيجيات - فإن خطة العمل تبرز أيضا دور الدعوة الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فيما يتعلق بالبحوث، حيث تشير إلى وجوب تشجيع وضع منهجيات لتقييم تكاليف وعواقب إساءة استعمال المخدرات ولإجراء تحليلات لتكاليف ومنافع مختلف التدابير والإجراءات (الهدف ٤). وينبغي للبرنامج المذكور وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية أن تشجع إجراء بحوث في مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات (الهدف ٥). ومن المتعين الاضطلاع بدور دعوة مماثل في وضع المبادئ التوجيهية لبرامج وخدمات خفض الطلب وذلك لتحسين نوعيتها وزيادة فاعليتها (الهدف ٨) وفي تشجيع اشتراك الفئات المستهدفة في تصميم المشاريع (الهدف ٩).

١٧ - وأخيراً، فإن خطة العمل تحدد عدداً من المهام الإضافية المحددة الموكلة إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وهذه المهام تشمل التدابير الرامية

إلى تيسير القيام بما يلي: إنشاء شبكة دولية تعزز الاتصال بين الشباب وتمكنهم من تقاسم المعلومات والتعلم من بعضهم البعض (الهدف ٩)؛ صوغ مبادئ توجيهية بشأن المناهج وبرامج التدريب؛ وتبادل الخبراء فيما بين البلدان لأغراض التدريب (الهدف ١٤). وثمة مهمة محددة أخرى تتمثل في إنشاء آليات للتنسيق من أجل تحديد وتقاسم وتوسيع أفضل الممارسات (الهدف ١٥) وللاشتراك في إنشاء آلية دولية بتيسير إقامة الشبكات وإقامة صلات تربط بين قواعد البيانات (الهدف ١٦).

١٨ - ومن بين المهام الرئيسية التي يضطلع بها البرنامج المذكور في دعم تنفيذ خطة العمل إسداء التوجيه وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها. وتتمثل المهمة الأساسية في التأكد من أن البلدان لديها برامج شاملة وتسترشد بالمبادئ الواردة في الإعلان. وحيث ان خطة العمل تشمل جميع مجالات خفض الطلب، وإن كانت دون المستوى نفسه من التفصيل في جميع المجالات، فلن يرد في هذا التقرير سوى بعض الأمثلة للمساعدة من هذا القبيل. وتتصل هذه الأمثلة بالأهداف الواردة في خطة العمل والتي تستلزم على وجه التحديد إسداء المساعدة والتوجيه إلى فرادي البلدان من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وترد فيما يلي مناقشة لبعض أمثلة المساعدة التي تستلزمها خطة العمل والأنشطة التي تتصل بصورة رئيسية بتيسير تقاسم الخبرات.

١٩ - ويعتبر الهدف ٢ (تأمين التزام طويل الأمد بتنفيذ استراتيجية وطنية لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات، وكفالة التنسيق التام بين السلطات المعنية والمشاركة التامة من جانب تلك السلطات وقطاعات المجتمع) والهدف ٣ (صوغ استراتيجيات وطنية تجسد تماما المبادئ التوجيهية الواردة في الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وتنفيذ تلك الاستراتيجيات بحلول عام ٢٠٠٣) من الأهداف العامة التي كان البرنامج يسعى إلى تحقيقها بتقديم المساعدة لها لفترة من الوقت. وهذا يشمل المساعدة في إنشاء آليات فعالة لمراقبة المخدرات وفي تنسيق مختلف قطاعات المجتمع. وفي الوقت نفسه، يجري إسداء المساعدة إلى الدول في صوغ استراتيجيات شاملة لخفض الطلب. وفي هذه العملية، فإن خبرة البرنامج في تصميم خطط رئيسية وفي تشكيل أمانات ولجان وطنية مشتركة بين الوكالات لمراقبة المخدرات في مختلف البلدان قد أثبتت فائدتها.

٢٠ - وفي تنفيذ المهام الموكلة إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بموجب الهدف ٤ من خطة العمل (تقييم أسباب وعواقب إساءة استعمال مواد الادمان؛ وإنشاء نظام وطني لرصد مشاكل المخدرات واتجاهاتها)، شرع برنامج اليوندسيب في برنامج لمساعدة البلدان على إنشاء نظم وطنية لمراقبة مشكلة إساءة استعمال المخدرات. والهدف من البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات هو بناء قدرات الدول على جمع البيانات العالية الجودة بشأن الطلب غير المشروع على المخدرات، بما في ذلك البيانات بشأن متابعة مدى انتشار تعاطي المخدرات سنوياً بين عامة السكان؛ ومدى انتشار التعاطي في عمر الإنسان بين الشباب؛ ومدى انتشار ونطاق المشاكل المتصلة بتعاطي المخدرات مثل الإدمان، وممارسات الحقن، وزيادة الوفيات، وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

وغير ذلك من الأمراض المعدية. ويتألف البرنامج العالمي من ثمانية مشاريع إقليمية، وهي مدعومة من الناحية التقنية عن طريق مشروع عالمي. وقد جرى تشكيله باعتباره مبادرة إقليمية إنمائية، مصممة للعمل في شراكة مع الشبكات الوطنية والإقليمية الخاصة بالأمراض الوبائية ومع المنظمات الدولية. أما عن السرعة التي سوف تقدم بها المساعدة فإنها تتوقف على مدى توفر الأموال من خارج الميزانية.

٢١ - وفي إطار الهدف ٤ من خطة العمل، يقترح أن تقدم المشورة والمساعدة من أجل إنشاء نظم وطنية لمراقبة مشكلة تعاطي المخدرات، بما في ذلك المؤشرات الأساسية المعترف بها إقليمياً ودولياً. وبهدف تأمين أن تكون مجموعات البيانات متوافقة، فإن البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات سوف يسعى إلى الحصول على توافق في الآراء مع المنظمات المختصة الأخرى، مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وكذلك مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها، وبشأن مجموعات مشتركة من المؤشرات والتعاريف والتدابير. ولبلوغ هذه الغاية تم، بالإضافة إلى المشاورات المنتظمة الجارية، تنظيم اجتماع للحصول على توافق في الآراء ولإقامة شراكات.

٢٢ - وبالإضافة إلى إسداء المساعدة في إطار البرنامج العالمي قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بنشر مبادئ توجيهية من أجل وضع وتنفيذ تقييمات سريعة لحالات تعاطي المخدرات والردود عليها. وقد جرى في الميدان في جميع مناطق العالم اختبار المبادئ التوجيهية التي تعتبر متاحة بجميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة.

٢٣ - وفضلاً عن إنشاء الإطار المنهجي لقياس تعاطي المخدرات، قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بإسداء المساعدة إلى البلدان والأقاليم التي ترغب في تنفيذ بحوث في هذا المجال. وقد تم التخطيط لعمليات التقييمات السريعة أو يجري الاضطلاع بها في مختلف البلدان والمناطق (وعلى سبيل المثال، في الأردن وإسرائيل وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا ومصر، وكذلك في المنطقة الفرعية لشرق افريقيا وفي الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية). وفي المناطق الأخرى (مثل مناطق الأطراف في مذكرة التفاهم الموقعة من دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، تم الاضطلاع بدراسات استقصائية على نطاق الدولة لمراقبة أنماط إساءة استعمال المخدرات واتجاهاتها.

٢٤ - وفيما يتعلق بالهدف ٦ (تحديد ووضع برامج لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات في مجموعة واسعة من الأطر الصحية والاجتماعية)، يدعو برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى جعل برامج خفض الطلب أكثر حساسية وتأثراً بالاحتياجات والأولويات المحلية. وبالتالي، فإن من الأمور الأساسية ضمان أن يتم تصميم البرامج قريباً من مكان تنفيذها. وبغية جعل ظهور استجابات لخفض الطلب أقل اعتماداً على الخبراء الدوليين في المدى البعيد، يعتزم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

توسيع نطاق قاعدته من الخبراء المعنية بأنشطة خفض الطلب. وفي الممارسة التجريبية لعدد محدود من البلدان، سوف تنشأ أفرقة استشارية من الخبراء المحليين لدعم توفير المساعدة التقنية من المكاتب الميدانية للبرنامج. وسوف يدعى خبراء وممارسون وأكاديميون في ميادين الأوبئة والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل للعمل في الأفرقة بصفتهم الشخصية. فإذا أثبتت الممارسة التجريبية نجاحها، سوف يتم توسيع نطاق إنشاء الأفرقة الاستشارية المحلية ليشمل مزيداً من البلدان.

٢٥ - ولدى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تاريخ حافل من العمل مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لإدراج أنشطة خاصة بخفض الطلب على المخدرات في برامج اجتماعية أوسع وللنهوض بالحالة الصحية على المستوى القطري. وقد واصلت اللجنة الفرعية المعنية بمراقبة المخدرات والتابعة للجنة التنسيق الادارية أعمالها بشأن تطوير خطط عمل في بلدان مختارة لتوفير أساس لدعم منسق بين الوكالات من أجل التنفيذ على المستوى الوطني لنتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. والبلدان المستهدفة تشمل الاتحاد الروسي وأفغانستان وأوزبكستان وأوكرانيا وباكستان والبرازيل وبوليفيا وبيرو وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا وفييت نام وكولومبيا ولبنان وموريشيوس وميانمار ونيجيريا. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج اليوندسيب عمل على ضمان أن ينظر في مسائل المخدرات داخل إطار التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٦ - وتم الاضطلاع بمختلف المبادرات الجديدة المشتركة بين الوكالات كمتابعة للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وقد استهلت مشاريع لخفض الطلب على مستوى المجتمع المحلي في الهند بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وفي نيكاراغوا، فإن البرنامج ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بدءا في دراسة لتقييم الاحتياجات لتحسين تنفيذ البرامج الوقائية من تعاطي المخدرات والمخصصة للأطفال. واستهل في بوليفيا برنامج للنهوض بالحالة الصحية وبالتوعية الوقائية من تعاطي المخدرات في المدارس، وقام بذلك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٧ - وقد أجبر انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية مختلف قطاعات المجتمع على التعاون بشكل وثيق على منع انتشار الفيروس. وفي عدد متزايد من البلدان، يعتبر تعاطي المخدرات بالحقن هو الطريقة الرئيسية أو الطريقة الهامة لانتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية. وفي سنة ١٩٩٩، انضم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بصفته الراعي السابع في برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول بالرعاية المشتركة المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب. وإلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، فإن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يعمل على أن تسير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) جنباً إلى جنب مع الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات. وتعتبر البرازيل وفييت نام من أمثلة البلدان التي يشترك فيها

البرنامج المذكور بنجاح في برامج شاملة من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المتصل بتعاطي المخدرات. ومن المطلوب وجود استثمارات أكيدة في برامج شاملة لخفض الطلب في بعض بلدان أوروبا الشرقية وفي الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبعض دول آسيا الوسطى، حيث يحتمل وجود حالة متفجرة فيما يتعلق بانتقال الأمراض المعدية، بما في ذلك العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق حقن المخدرات.

٢٨ - وفيما يتعلق بالهدف ١٤ (التدريب على خفض الطلب، المقدم إلى الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وما إليها، فإن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات شرع في تنفيذ مختلف البرامج الإقليمية، وعلى سبيل المثال، من أجل الأطراف في مذكرة التفاهم الموقعة من دول أمريكا الوسطى ومذكرة التفاهم الموقعة من الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وتضمنت المبادرة العالمية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية الأولية من مواد الإدمان، الاضطلاع بأنشطة في أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا والجنوب الأفريقي من أجل استنفار جميع الجهات الفاعلة الهامة في الحياة المجتمعية لمنع تعاطي مواد الإدمان بين الشباب. وتشمل المبادرة العالمية التدريب على عمليات التقييم المحلية ونهج الوقاية والتقييم الذاتي. وسوف تعزز هذه الأنشطة أيضاً إقامة الشبكات على المستوى الوطني والإقليمي. وهناك مثال آخر للدعم المقدم من برنامج اليوندسيب من أجل التدريب، وهو مشروع إقليمي في دول البلطيق لوضع مواد للمناهج الدراسية ومواد تربوية وكذلك تدريب المدرسين الذين سيتولون وظائفهم مستقبلاً.

٢٩ - ويبرز كل من الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات مدى أهمية الاستثمار في الشباب والعمل معهم. وتعتبر أنشطة الوقاية من تعاطي المخدرات والموجهة للشباب أمراً شائعاً في كثير من البلدان، بيد أن هذه الأنشطة تتطلب تدعيماً فيما يتعلق باشتراك الشباب ومدى أهمية الردود المختلفة على الاتجاهات الجديدة في تعاطي المخدرات.

٣٠ - واستناداً إلى المعلومات المقدمة من الحكومات، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنه يلزم بذل الكثير للوصول إلى الشباب المهمَّشين والمعرضين للخطر والذين تتطلب حالتهم استراتيجية للتغلب على مشاكلهم. وفي الوقت نفسه، يبدو من الأمور الحساسة بنفس القدر الوصول إلى أولئك الشباب الذين تم اندماجهم اجتماعياً، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو حيث يعتبر تناول المخدرات بالنسبة لهم مسألة من مسائل أسلوب المعيشة. وفي حين كان تناول المخدرات جزءاً من الثقافات الفكرية والفنية لبعض القطاعات في العالم الغربي منذ نهاية القرن التاسع عشر، يبدو الآن أنه يتزايد فيصبح ظاهرة ثقافية أكثر انتشاراً، على الأقل في بعض البلدان المتقدمة النمو حيث يتعرض عدد متزايد من الشباب إلى ثقافة يبدو أنها أكثر تهاوناً إزاء تناول المخدرات. ولهذا ينبغي استحداث طرق جديدة للوصول إلى أولئك الشباب الذين يعتبر تناول المخدرات بالنسبة لهم جزءاً من أسلوب المعيشة، مع الحصول على إسهامات من الشباب أنفسهم.

٣١ - ومن الواضح أن تلبية الحاجات الأساسية وحماية الحقوق الخاصة بفئات الأطفال والشباب المحرومين والمعرضين للخطر تعتبر مختلفة جداً عن معالجة تعاطي المخدرات كمسألة ثقافية. بيد أنه من الأمور الأساسية في الحالتين إشراك الشباب في وضع البرامج والأنشطة. ففي السنوات الأخيرة، دأب برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى جانب الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على دعم الجهود التي تبذلها الدول من أجل تلبية الحاجات بشكل أفضل وحماية حقوق المراهقين المحرومين بصفة خاصة. وكان من المهم في هذه العملية تيسير مشاركة المراهقين المعنيين. وسوف يتم تحديد العناصر الرئيسية للتوجيهات البرنامجية، استناداً إلى الدروس المستفادة والأمثلة القطرية، فيما يتعلق بتقييم الحالات وتحليلها وصوغ الاستراتيجيات من أجل تلبية الحاجات وحماية حقوق المراهقين الذين يعانون أزمات وتشجيعهم على المشاركة في هذه العملية. وسوف تنشر في الوقت المناسب مجموعة أمثلة من أفضل الممارسات.

٣٢ - واستناداً إلى الخبرات المستفادة في تنظيم ملتقى الوقاية من تعاطي المخدرات الخاص برؤية الشباب من أجل الشباب المعقود في بنف، بكندا، في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨، سوف ينشر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كتيباً بين الشباب للوقاية من تعاطي المخدرات. ويجري وضع عناصر الكتيب باسهام من مختلف الفئات التي تمثل ٢٤ بلداً من أنحاء العالم شاركت في الملتقى الذي عقد في بنف. وهذه الفئات نفسها هي التي تكون رابطة شبكة عالمية من الشباب من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات. ويضطلع برنامج اليوندسيب بتيسير إنشاء الشبكة، بتوفير أدوات للاتصالات وفرص للتدريب، والهدف النهائي من هذا هو إتاحة الإمكانيات للشباب لصوغ استجابات إبداعية للتصدي للتحديات التي يواجهونها واتخاذ إجراءات في هذا الشأن في مجتمعاتهم المحلية. وستعمل الشبكة أيضا على استبانة أفضل الممارسات وتقاسم الخبرات الموجودة لدى مختلف البلدان والمناطق. وتعتبر أنشطة البرنامج هذه رداً على ضرورة "تيسير إنشاء شبكة دولية تعزز الاتصال المنتظم بين الشباب المشاركين في أنشطة خفض الطلب على المخدرات وتمكنهم من الاطلاع المستمر ومن التعلم من بعضهم البعض" (الهدف ٩ من خطة العمل).

٣٣ - وتقضي خطة العمل بدعوة برنامج اليوندسيب إلى إسداء المساعدة إلى البلدان التي تطلبها، وليس هذا فحسب، بل انها تنطوي أيضاً على دور هام لبرنامج اليوندسيب وسائر المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة فيما يتعلق بأفضل الممارسات. وكما ذكر في الفقرة ١٥ أعلاه، تم الاهتداء إلى عدد من المجالات التي يطلب فيها إلى برنامج اليوندسيب أن ييسر عملية تقاسم المعلومات بشأن أفضل الاستراتيجيات.

٣٤ - وقد جرى معظم عمليات تقييم برامج الوقاية والعلاج في البلدان المتقدمة النمو. وفي حين أن من النادر أن تكون التقييمات من هذا القبيل ذات أهمية مباشرة للبلدان النامية، فإنها تتضمن استنتاجات قيمة بشأن ما الذي ينفع وفي أية ظروف. بيد أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، لاستبانة أمثلة من

أفضل الاستراتيجيات التي تعد ذات أهمية أيضا للبلدان ذات الموارد المالية المحدودة والظروف الاجتماعيـة - الثقافية المختلفة.

٣٥ - أما المبادئ التوجيهية الواردة في المنشور المعنون "التقييمات السريعة لحالات تعاطي المخدرات والردود عليها" فهي تستند إلى الأعمال التي اضطلع بها برنامج اليوندسيب لاستبانة أفضل الممارسات والاستراتيجيات. وسيكون كتيب الوقاية من تعاطي المخدرات بين الشباب مثالاً آخر للكيفية التي يستطيع بها برنامج اليوندسيب الإسهام في تقاسم المعلومات بشأن أفضل الاستراتيجيات. وهناك منشور آخر قيد الإعداد، ورد بيانه في الفقرة ٣١ أعلاه، يتناول العناصر الرئيسية للتوجيهات البرنامجية؛ وسوف يشارك في نشره منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٣٦ - وقد بدأ برنامج اليوندسيب أيضا في العمل بشأن أفضل الاستراتيجيات لتوفير خدمات الوقاية والتوعية والعلاج أو التأهيل للمجرمين الذين يتعاطون المخدرات (الهدف ١٠). وقد اجتمع فريق عامل من الخبراء معني بتحسين الأثر القطاعي المشترك في الدراسات الاجتماعية البيئية التي تشمل المجرمين الذين يتعاطون المخدرات، في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وقد استعرض الفريق العامل الخبرات الجماعية والأثر الخاص لبرامج العلاج والتأهيل للمجرمين متعاطي المخدرات، التي تنطوي على دور ناشط للمحاكم، وحدد عوامل أساسية ترتكز عليها فعالية المبادرات المختلفة. ومن المقرر أن تنشر في مطلع سنة ٢٠٠٠ المبادئ التوجيهية العملية لأفضل الاستراتيجيات، استناداً إلى نتائج ذلك الاجتماع. وعلاوة على ذلك، سوف توضع، في إطار مشروع آخر، مبادئ توجيهية من أجل الوقاية القائمة على أساس المجتمع المحلي، مع الاستفادة من خبرات برنـامج اليوندسيب فـي مباشرة مثل هـذه الأنشطـة فـي مختلـف الأطر الاجتماعيـة - الثقافية في البلدان النامية (الهدف ٦).

خامسا - القضاء على الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا ونبتة القنب من خلال التنمية البديلة

٣٧ - قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب)، كمتابعة مباشرة لخطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة، بوضع برنامج عالمي من أجل التنمية البديلة يستغرق أربع سنوات لتطوير وتصنيف الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المنبثقة من مجموعة واسعة من مشاريع التنمية البديلة التي يضطلع بها برنامج اليوندسيب في أنحاء العالم، ولتحسين عملية تحليل وتعميم نتائج المشاريع. ووجود مستودع تقني بهذه الصفة سوف يثبت في المستقبل فائدته التي لا تقدر بالنسبة للحكومات ولبرنامج اليوندسيب في تصميم برامج ومشاريع جديدة، وفي استبانة مؤشرات للمشاريع وعلامات هادية لها، ووضع برامج تدريبية، وتقييم البعثات ومواد التعريف بها على نطاق واسع من أجل التماس التأييد الموضوعي وجمع الأموال.

٣٨ - وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩، بدأ البرنامج العالمي في رصد ومتابعة التقدم المحرز في مجالات مثل مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الريفية؛ ونظم الائتمان في مجالات المحاصيل غير المشروعة؛ وتنمية الصناعات الزراعية؛ وتنويع الإيرادات؛ ودور المنظمات المجتمعية المحلية؛ ورصد المشاريع وادارتها بشكل سليم وعلى المستويين المحلي والوطني. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، جرت عملية تقييم لأنشطة إدماج المنظور الجنساني في التنمية البديلة. وترد نتائج التقييم في إحدى وثائق اليوندسيب المعنونة "المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في التنمية البديلة". والمبادئ التوجيهية هي بمثابة مراجعة عملية للمعارف والخبرات القائمة بشأن حالة الجنسين في المناطق الجغرافية التي تتأثر بالزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة. وثمة تطور هام آخر هو إنشاء برنامج لرصد المحاصيل غير المشروعة استجابة لخطة العمل ولقرار لجنة المخدرات ٣/٤٢، المعنون "رصد الزراعة غير المشروعة والتحقق منها".

٣٩ - وقد ركز برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة عمله على البلدان الستة التي يحدث بها معظم الزراعة غير المشروعة للمحاصيل في العالم، وهي أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار. وفي إطار ترتيب للشراكة مع وكالة الفضاء الأوروبية، اضطلع برنامج اليوندسيب بعدة بعثات للتقييم والبرمجة في الفترة من حزيران/ يونيه إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ في البلدان الستة ذات الأولوية لتحديد احتياجاتها من المساعدات التقنية من أجل إنشاء آليات وطنية للرصد. وقام اليوندسيب أيضا، بالتعاون مع شركاء مختصين، بوضع منهجية مشتركة تتصل برصد المحاصيل غير المشروعة، مما أسهم في وجود عوامل مؤثرة تعمل معاً وهي التكنولوجيات التطبيقية مثل الصور المتأتية من السواتل والمسوح الأرضية والمسوح الجوية. كما أن النتائج المتحققة من البعثات التي جرت في البلدان الستة ذات الأولوية وتنفيذ المنهجية المشتركة هي قيد الاستعراض المستمر من فريق يتألف من خبراء معترف بهم دولياً في ميدان الاستشعار عن بعد والرصد. وقد اجتمع أول فريق مؤلف من الخبراء في فيينا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

٤٠ - وقد قام برنامج اليوندسيب بوضع ستة مشاريع وطنية، واحد لكل بلد من البلدان ذات الأولوية. وهناك بعض المشاريع قيد الإعداد الآن، في حين أن هناك مشاريع أخرى تعتبر رهن توافر التمويل. وقد ساعد برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة في عديد من المبادرات الجديدة من بينها ما يلي: إجراء مسح أرضي في أفغانستان؛ وإجراء مسح أرضي على المستوى الوطني في كولومبيا باستخدام الصور الملتقطة من السواتل؛ وإجراء مسح أرضي على المستوى الوطني في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للاستشعار عن بعد. وقدمت المشورة التقنية إلى بوليفيا من أجل وضع نظام وطني لرصد الزراعة غير المشروعة في منطقتي شاباري ويونغاس. وفي بيرو، قدمت المشورة لاستكمال القدرات الوطنية الخاصة بالمسح الجوي باستخدام الصور الملتقطة من السواتل. وفي ميانمار، بدأت الأعمال التحضيرية بشأن استخدام الصور الملتقطة من السواتل في المنطقة المشمولة بمشروع

التنمية البديلة الذي يضطلع به برنامج اليوندسيب، وتلك هي خطوة أولى في سبيل شمول الوطن كله في نهاية الأمر.

٤١ - ومن المنتظر أن تسهم هذه النظم الوطنية التي يجري تعزيزها إسهاماً ملحوظاً في إنشاء وتعزيز شبكة دولية من أجل رصد المحاصيل غير المشروعة، تمشياً مع قرار لجنة المخدرات ٣/٤٢. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإن هذه النظم سوف تصبح أداة أساسية من أجل تخطيط عملية رصد وقياس نتائج مشاريع التنمية البديلة التي تمولها الحكومات وبرنامج اليوندسيب وجهات مانحة أخرى.

٤٢ - ففي باكستان، يواصل برنامج اليوندسيب أنشطته المتعلقة بالتنمية البديلة في منطقة دير الواقعة في إقليم الحدود الشمالية الغربية. وبعد جهود ناجحة بذلتها حكومة باكستان في عملية القضاء على الزراعة غير المشروعة، بلغت مساحة خشخاش الأفيون التي تم جني محصولها ٠,١ هكتار فقط في منطقة دير سنة ١٩٩٩. ووفقاً لذلك، فإن هدف مراقبة المخدرات في المرحلة الثانية في مشروع التنمية الذي يضطلع به برنامج اليوندسيب بمنطقة دير، وهو المشروع قيد التنفيذ منذ عام ١٩٩٤، قد أنجز تقريباً قبل موعد استكمال هذه المرحلة بسنة كاملة. وبغية مواصلة إبادة محصول خشخاش الأفيون، بدأ التخطيط لبرنامج للتدعيم يشمل المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف، سيستغرق فترة ٥-١٠ سنوات.

٤٣ - وفي أفغانستان، ما زال المشروع التجريبي للتنمية البديلة، الذي يضطلع به برنامج اليوندسيب، ينفذ في أربع مقاطعات مستهدفة في إقليمي نانغارهار وقندهار. وتهدف الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا المشروع إلى إنشاء مصادر بديلة للمعيشة، وزيادة فرص الإيرادات المتأتية من المزارع ومن خارجها، وتحسين الخدمات الاجتماعية وأسباب المتعة والراحة في المجتمع المحلي. ومن خلال التخطيط بأسلوب الشراكة، فإن الجهات المستفيدة في المناطق المستهدفة منحت فرصة تحديد احتياجاتها ووضع أولويات لها بهدف إدراجها في صفقة من المساعدات الإنمائية. وقد أدمج المشروع في برنامج متكامل لمراقبة المخدرات في أفغانستان وضع في عام ١٩٩٩. وسوف يعمل هذا البرنامج على تعزيز قدرة برنامج اليوندسيب على العمل داخل إطار نهج البرمجة المشتركة لأفغانستان، مع مواصلة المشاريع التجريبية الجارية. وبتوفير التوجيهات والإرشاد إلى الوكالات التي تعمل في مناطق زراعة خشخاش الأفيون، فإن برنامج اليوندسيب سيكون في وضع يسهل معه استعمال هدف مراقبة المخدرات وإدخاله في برامج أوسع للتنمية.

٤٤ - وفي ميانمار، كان بدء مرحلة مشروع التنمية البديلة لمدة خمس سنوات في منطقة وا الجنوبية، بتكلفة قدرها ١٥,٥ مليون دولار، قيد التنفيذ الكامل في سنة ١٩٩٩. ويستهدف المشروع منطقة إنتاج خشخاش الأفيون الرئيسية في إقليم وا بالقرب من الحدود مع الصين، وهي تغطي نحو ٠٠٠ ٢٠٠ هكتار، وتشمل ٢٦٠ قرية و ٢٥٠ ٦ أسرة. والهدف من هذا المشروع هو الحد من الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون بنسبة ٨٠ في المائة باستعمال نهج مستدام على مستوى المجتمع المحلي من أجل خفض واستئصال

نهائي للاقتصاد القائم على الأفيون. وهناك عنصر رئيسي في المشروع وهو استحداث نظام لتقييم مقدار الأفيون المنتج في منطقة وا بغية رصد تقدم المشروع وضمان أن تحقق أنشطته النتائج المرجوة. وفي سنة ١٩٩٩، استكملت أعمال المسوح الأرضية والجوية الأساسية لزراعة خشخاش الأفيون. وقدم برنامج اليوندسيب أيضاً الدعم إلى برامج القضاء على خشخاش الأفيون التي كانت قد شرعت بها المجتمعات المحلية في منطقتي وا وكوكانغ على الحدود الشمالية، بتوفير نظم للري وأنواع مختلفة من الأرز تنتج محصولاً وفيراً، مع تحسين سبل السير على الطرق والوصول إليها.

٤٥ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بدأ العمل في سنة ١٩٩٩ في مشاريع جديدة للتنمية البديلة تستهدف المناطق ذات الأولوية في أقاليم بوكيو وهوافان وأودومكسي وكسينغ خوانغ، بميزانية إجمالية قدرها ٧,٦ مليون دولار. وتنفذ الأنشطة بالتعاون الوثيق مع هيئات دولية أخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الآسيوي. وفي أيار/ مايو ١٩٩٩، وافق رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبرنامج اليوندسيب على تدشين برنامج مدته ست سنوات للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون. وسوف يستهدف هذا البرنامج، الذي جرى وضعه بالاشتراك مع اليوندسيب واللجنة الوطنية اللاوية لمراقبة المخدرات والإشراف عليها، ١٥ منطقة من المناطق ذات الأولوية في الأقاليم الثمانية الشمالية. وسوف يتطلب النهج القطاعي المتعدد مبلغ ٨٠ مليون دولار من أجل مشاريع مراقبة المخدرات الجديدة ومن أجل المشاريع الجارية والمشاريع الجديدة ذات الأهداف التكميلية في ميدان تخفيف وطأة الفقر. وتشمل التكاليف المقدرة للبرنامج ٦٠ مليون دولار من أجل التنمية البلدية، وسوف يخصص ٢٥ في المائة منها من أجل أشغال الطرق التي تدعمها الحكومة في شكل قروض ميسرة. وقد بدأ برنامج اليوندسيب في صوغ مشاريع في إطار هذا البرنامج، تبدأ من المناطق ذات الأولوية العليا في إقليم فونغسالي.

٤٦ - وفي فييت نام، وأثناء الفترة قيد الاستعراض، قام برنامج اليوندسيب بدعم مشروع تجريبي للتنمية البديلة (المرحلة الأولى) في كاي سون في إقليم نغي آن، وهو على حدود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تبلغ تكلفتـــه ٤ ملايين دولار ويغطي مساحة ٥٠٠ ٢٠٢ هكتار، وفيـــه قطاعات سكانية مستهدفة عددها ٠٠٠ ٣٨ نسمة. وهذا المشروع مصمم ليصلح نموذجاً ليتم تكراره وتعديله وفقاً لمناطق أخرى مزروعة بخشخاش الأفيون. وقد عمل إنفاذ الحظر الذي فرضته الحكومة بشكل شامل على زراعة خشخاش الأفيون على خفض زراعة الخشخاش غير المشروعة بشكل ناجح تزيد نسبته على ٩٠ في المائة في منطقة المشروع، التي كانت تنتج من الأفيون في بداية المشروع، ما هو أكثر من أي منطقة أخرى في البلد. وقد أدت المبادرات القائمة على مستوى القرى والأنشطة في مناطق المشروع إلى تحقيق تحسن كبير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والاضطلاع بأنشطة مختلفة من أجل إدرار الدخول البديلة للقرويين. ومع ذلك، فإن الأنشطة الجديدة المدرة للدخل ليست مستدامة بشكل كامل حتى الآن. ووفقاً لذلك، قام برنامج اليوندسيب بالمساعدة في صوغ المرحلة الثانية من المشروع لكي تبدأ في سنة ٢٠٠٠، تمشياً مع التوصيات الناجمة عن تقييم المشروع.

٤٧ - وخلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أعدت حكومات بوليفيا وبيرو وكولومبيا خططاً عملية فردية بشأن إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة عن طريق التنمية البديلة. وتشمل الخطط العملية الثلاث ١٨ مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها ١٧٠,٢ مليون دولار من بينها ثلاثة مشاريع في بوليفيا (بتكلفة قدرها ٦٤,٢ مليون دولار)، وسبعة مشاريع في كولومبيا (بتكلفة قدرها ٦٠ مليون دولار)، وثمانية مشاريع في بيرو (بتكلفة قدرها ٤٦ مليون دولار). وقد أدرجت جميع المشاريع في خطط التنمية البديلة الوطنية لدى البلدان المعنية، وستنفذ خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٣. وقد تم جمع نحو ٣١ مليون دولار حتى الآن للخطط العملية، وبذلك تمكن برنامج اليوندسيب من البدء في ١٢ مشروعاً من بين الـ ١٨ مشروعاً. وتبذل الآن الجهود الرامية إلى جمع الأموال بغية الاهتداء إلى جهات مانحة من أجل المبلغ المتبقي وقدره ١٣٩ مليون دولار من أجل التنفيذ الكامل للخطط العملية بحلول سنة ٢٠٠٣.

٤٨ - ومنذ عام ١٩٩٨، زيد في ميزانية برنامج الحراجة الزراعية في بوليفيا من ٣ ملايين دولار إلى ٩,٢ من ملايين الدولارات، تم تأمين ١,٢ مليون دولار منها بفضل مساهمة في تقاسم التكاليف قدمتها حكومة بوليفيا. وسيستعمل جزء من هذا التمويل الجديد في الحد من الزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا في يونغاس، وفيها يسمح القانون البوليفي بزراعة شجيرة الكوكا على نطاق محدود لأغراض تقليدية، بيد أنها تستخدم بدرجة متزايدة أيضاً للزراعة غير المشروعة. ويعمل برنامج الزراعة الحراجية بشكل مباشر مع ما يزيد على ٥٠٠ ٣ مستفيد منظمين باعتبارهم حاملي أسهم في وحدات إدارة الغابات، ويدعم البرنامج تجهيز وتسويق منتجات الغابات، بما في ذلك الخشب والمحاصيل النقدية مثل لب النخيل والبرتقال وفاكهة زهرة الالام والمطاط والموز. ويتكسب المزارعون الآن فعلاً مبلغ ٤٠٠ ١ دولار سنوياً كدخل منتظم في إطار المشروع. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإن هذا البرنامج يساعد السلطات المحلية والوطنية على إعادة استصلاح التربة التي تسببت زراعة شجيرة الكوكا في تآكلها من قبل، وهو يدعم تشريعات الحماية البيئية واستخدام ممارسات سليمة لإدارة المنتزهات الوطنية والنهوض بالسياحة الايكولوجية. وقد أكدت عملية تقييم خارجية ومستقلة للمشاريع في شهر حزيران/ يونيه ١٩٩٩ أن نهج المشروع قد أدى إلى تخفيض بمقدار ١٥٩١ هكتاراً في زراعة شجيرات الكوكا في المنطقة.

٤٩ - وقد بدأ مشروع ثان في إطار الخطة العملية وذلك بمرحلة المساعدات التمهيدية لإدخال التدريب المهني والمشاريع الصغرى لحوالي ٠٠٠ ٧ من الشباب في منطقة شاباري في بوليفيا. ويعمل المشروع على تقييم الاحتياجات من التدريب والقدرات القائمة بخصوص التدريب المهني وكذلك القدرة الاستيعابية لسوق العمل في المناطق المتأثرة بالزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا. وقد بدأ المشروع الثالث في إطار الخطط العملية في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، فأدخل نظاماً متكاملاً للتخطيط الوطني والإدارة والرصد من أجل التنمية البديلة.

٥٠ - وفي إطار خطة العمل في بيرو، ارتفعت التزامات برنامج اليوندسيب من مبلغ ٤,٢ مليون دولار في مطلع ١٩٩٩ إلى مبلغ ٧,٦ مليون دولار حالياً، وهي تغطي أربع مناطق رئيسية تُزرع فيها شجيرات الكوكا.

وتعتمد المشاريع الجديدة الثلاثة في هوالاغا الواطئة، وفي وديان بيتشيس - بالكازو (المعروفة باسم سيلفا سنترال) وفي وادي إينامباري وتامبوباتا (المعروفة باسم بونوسيلفا) على الخبرة المكتسبة في مشروع قيد التنفيذ في وادي أبوريماك، وخصوصاً فيما يتعلق بالتحسينات في المحاصيل التقليدية مثل البن والكاكاو، وعلى ممارسات الإدارة ذات المنحى العملي من أجل المشاريع الزراعية - الصناعية، بما في ذلك إنتاج زيت النخيل ولب النخيل. وفي منطقة وديان سيلفا سنترال، يقوم برنامج اليوندسيب بدعم تربية الماشية المحسنة. وفي إطار هذا المشروع، تم استصلاح مصنعين لزيت النخيل والمرافق الأساسية الريفية، بما في ذلك الطرق الفرعية.

٥١ - ولأول مرة ساهمت حكومة بيرو في تقاسم التكلفة بمبلغ ٠,٦ مليون دولار في مشاريع اليوندسيب. وجرى الاضطلاع بصياغات المشاريع المتعلقة بمشاريع الخطة العملية في بالمابامبا - سانتا روزا وفي منطقة مونزون - تينغو ماريا، وتعتبر أنشطة المشاريع جاهزة لكي تبدأ رهناً بتوافر التمويل. وفي إطار مشروعين آخرين من مشاريع الخطة العملية، يضطلع برنامج اليوندسيب بتطوير القدرات التقنية والإدارية وجمع الأموال للجنة الوطنية لمراقبة المخدرات وكذلك تطوير قدرات الحكومة على الاضطلاع بدراسات استقصائية من أجل رصد المحاصيل غير المشروعة.

٥٢ - وفي كولومبيا، واصل برنامج اليوندسيب مساعدة مكتب الخطة الوطنية للتنمية البديلة، بصوغ مشاريع من أجل سبع مناطق مخصصة للتنمية البديلة. ووضع التركيز على ضمان إدماج المشاريع في الخطط الإنمائية على المستوى الإقليمي ومستوى البلديات. وقد شملت هذه العملية سبعة مشاريع حتى الآن. ورغم العنف السائد في مناطق مشاريع الخطة الوطنية للتنمية البديلة، يواصل برنامج اليوندسيب دعم خدمات الإرشاد الزراعية التي تصل إلى ٣٣٥ ٢ أسرة في المزارع في إدارات بوليفار وكاكيتا وكاوكا وغوفيار وميتا ونارينيو وبوتومايو. وفي النصف الثاني من سنة ١٩٩٩، بدأ مشروع ثان في إطار الخطة العملية، "التنمية البديلة لمنطقة ميتا - كاكيتا"، وذلك لتقديم المساعدات إلى المزارعين في زراعة المحاصيل المشروعة وتربية الماشية. وعمل برنامج اليوندسيب أيضاً على دعم الحكومة في صوغ أربعة مشاريع إضافية في إطار الخطة العملية، تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار لنحو ٠٠٠ ٥ أسرة تعمل في المزارع في المناطق التي تزرع فيها شجيرات الكوكا وخشخاش الأفيون. وتتوقف سرعة العمل في كولومبيا بشكل مباشر على التقدم الذي تحرزه الحكومة في معالجة الصراع المسلح في البلد.

٥٣ - وفي كولومبيا وبيرو، يساعد برنامج اليوندسيب الحكومتين بإنشاء نظم وطنية لمراقبة المحاصيل المخدرة غير المشروعة. وفي بيرو، فالمرحلة الأولى من مشروع رصد شجيرات الكوكا هو قيد التشغيل الكامل، بهدف الاستفادة من عملية تفسير مشتركة للصور الملتقطة من الجو والصور الملتقطة بالسواتل والمسوح الأرضية لخرائط تفصيلية لـ ١١ منطقة تُزرع فيها شجيرات الكوكا. وتم إنجاز عملية المسح الجوي لست من هذه المناطق. وفي كولومبيا، بدا مشروع الرصد في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩. وقد صمم مشروع الرصد هذا باعتباره مشروع ربط يطيل أمد المرحلة التجريبية في كولومبيا باعتبارها أول مسح يتم

باستخدام السواتل في منطقة غوافيار وبقاع من فوبيس وفيشادا، وهذا سوف يرتبط بمشروع يتم في المستقبل لوضع خرائط للأراضي المستخدمة سيتم تمويله من المفوضية الأوروبية. وتأتي من المشروعين في بيرو وكولومبيا معلومات مرتجعة تغذي برنامج اليوندسيب للرصد المتكامل للمحاصيل.

سادساً - التدابير المتخذة لتعزيز التعاون القضائي

٥٤ - دعت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية العشرين (القرارات د أ-٤/٢٠ من ألف إلى هاء)، جميع الدول إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية عام ١٩٨٨ وتعزيز التعاون القضائي، الذي يكمل التعاون المتوخى في تلك الاتفاقية ويوسعه. كذلك جرى تشجيع الدول على أن تعيد النظر، بحلول عام ٢٠٠٣، في تنفيذ تدابير التعاون القضائي وتعزيزها، حسب الاقتضاء، (قرار الجمعية العامة دأ-٤/٢٠ جيم)، ويشمل هذا التعاون تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية ونقل الإجراءات.

٥٥ - وقد قام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، من خلال برنامجه الاستشاري القانوني، بمساعدة الحكومات في اعتماد وتنفيذ تشريعات تنفذ أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، لاسيما أحكام اتفاقية عام ١٩٨٨ بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، ونقل الإجراءات، وما يتصل بذلك من أحكام المعاهدات. ويقدم البرنامج مساعدة إلى الدول في تنفيذ التوصيات التي تدعو الدول إلى تبادل المعلومات بشأن قوانينها وممارساتها وإجراءاتها بين سلطاتها القضائية وسلطات إنفاذ القوانين. وقد أدى التعاون التدريبي والتقني المقدم إلى الموظفين القضائيين وموظفي الادعاء وإنفاذ القوانين والذي دعمه أو أجراه البرنامج إلى تعزيز الخبرة الفنية وقدرة الحكومات، مما نتج عنه اعتقال تجار المخدرات ومحاكمتهم وإدانتهم.

سابعاً - خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع

٥٦ - دعت الجمعية العامة، في خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع (القرار دإ-٤/٢٠ ألف)، إلى القيام، بحلول عام ٢٠٠٣، بإرساء أو تعزيز التشريعات والبرامج الوطنية لإنفاذ خطة العمل. وقد قام برنامج اليوندسيب بتعزيز جهوده لدعم الدول الأعضاء ولجنة المخدرات ومجلس المراقبة الدولية للمخدرات، في معالجة المشكلة العالمية للاتجار غير المشروع بالمنشطات الأمفيتامينية وإساءة استعمالها، لاسيما من خلال برامج البحث والتعاون التقني. وللرد على إساءة استعمال المنشطات الأمفيتامينية والاتجار غير المشروع بها في شرق وجنوب شرق آسيا، عُقد مؤتمر في طوكيو في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠. وقد وضع البرنامج وعزز تقنيات للتعرف على منشأ المنشطات الأمفيتامينية التي تم الاستيلاء عليها من خلال تحليل الشوائب في جنوب شرق آسيا. وقد

وافقت منظمة الصحة العالمية على إجراء أبحاث بشأن الآثار الصحية لهذه المنشطات، لاسيما مادة methylenedioxymethamphetamine (التي تعرف عادة باسم "نشوة").

ثامناً - مراقبة السلائف

٥٧ - لقد وفرت الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة إطاراً فعالاً للتعاون المتعدد الأطراف في مجال منع تحويل مواد السلائف الكيميائية من مصادر مشروعة إلى إنتاج المخدرات غير المشروع. وقد كانت مراقبة السلائف بمثابة أداة فعالة في مجال مكافحة صنع المخدرات غير المشروعة. وقد استعملت عدة حكومات إخطارات لما قبل التصدير لبرمنغنات البوتاسيوم والأندريد الخلّي، وهي المواد الكيميائية الأولية لصناعة الكوكايين والهروين غير المشروعة. وبفعل ذلك، حققت الحكومات أكثر أحد الأهداف طموحاً تم تحديده في الدورة الاستثنائية فيما يتعلق بمراقبة السلائف. وقد اضطلعت ٢٣ حكومة و ٣ هيئات دولية في عام ١٩٩٩ بمبادرة جديدة أُطلق عليها اسم "العملية الأرجوانية"، لحرمان تجار الكوكايين من الحصول على برمنغنات البوتاسيوم. وقد تم العثور على ما يقارب ٨٠٠٠ طن من برمنغنات البوتاسيوم و ٣٢ شحنة يبلغ مجموع وزنها ٢٢٠٠ طن أُوقفت عند المنشأ أو استولى عليها البلد المستورد. ويرجع نجاح هذه العملية إلى ارتفاع درجة التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القوانين، وسلطات التراخيص، والصناعات الكيميائية التابعة للبلدان والهيئات الدولية المشاركة في هذه المبادرة على النطاق العالمي.

تاسعاً - مكافحة غسل الأموال

٥٨ - في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (القرار دإ-٢/٢٠، المرفق)، تعهدت الحكومات بأن تعتمد، بحلول عام ٢٠٠٣، تشريعات وبرامج وطنية لمكافحة غسل الأموال وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية عام ١٩٨٨، وتدابير مكافحة غسل الأموال التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى الدول التي لم تعتمد بعد الأحكام التشريعية المطلوبة وتدابير التنفيذ مساعدة من خلال البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال. كذلك فإن المساعدة تقدم من خلال التدريب إلى السلطات المصرفية وسلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية لتعزيز قدرة الدول على تحقيق تنفيذ أكثر فعالية للتشريعات المحلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال. وفي عام ١٩٩٩، عقدت حلقات عمل لنشر الوعي والتدريب في مجالي منع غسل الأموال والتحقيقات المالية في المدن التالية: أبو ظبي وبلاهوفا، بسلوفاكيا، وبوغوتا ودمشق وزغرب وسانتو دومينغو وطهران وموسكو ووارسو. وبالتعاون مع البرنامج الاستشاري القانوني التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تمت تغطية قضايا غسل الأموال في حلقات التدريب في مجال العدالة.

٥٩ - ولتحقيق الأهداف المحددة في الإعلان السياسي، تم الشروع بمنتدى الأمم المتحدة للمناطق المالية الحرة. وفي مؤتمر يتعلق بالسلطات القضائية التي توفر الخدمات المالية الحرة، عُقد في جزر كايمان في

آذار/ مارس ٢٠٠٠، تم تحديد المعايير الدنيا لمنع غسل الأموال. وقد دُعيت هذه السلطات القضائية إلى الدخول في التزام رسمي، بحلول ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بالتقيد بهذه المعايير الدنيا. وستُقدم المساعدة إلى هذه السلطات في مجال تعزيز قدرتها على مواجهة غسل الأموال.

عاشراً - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بوصفه حافزاً للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على اتخاذ الإجراءات

٦٠ - أبرز تقرير المدير التنفيذي بشأن أنشطة برنامج الأوندسيب في عام ١٩٩٩ (E/CN.7/2000/9) مجموعة برامج المساعدة التقنية التي يضطلع بها البرنامج لتقديم دعم مباشر إلى الحكومات لدى تنفيذها لخطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. ويعتمد البرنامج على شبكته العالمية من المكاتب الميدانية، التي عززت من قدرته على العمل بوصفه مصدر حفز لاتخاذ الإجراءات في مجال مكافحة المخدرات.

٦١ - وخلال عام ١٩٩٩، واصل البرنامج تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، لاسيما على المستوى الميداني، في محاولة لتعبئة كيانات الأمم المتحدة لإدراج قضايا مكافحة المخدرات في برامج عملها، ودعم الحكومات لدى تنفيذها لخطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وقد شارك البرنامج على نحو فعال في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كي يكفل اعتبار مكافحة المخدرات أولوية وطنية. ويجري الاضطلاع حالياً بأنشطة مشتركة، يشارك فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بصورة رئيسية في ميدان خفض الطلب والقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة بوصف ذلك جزءاً من برامج التنمية البديلة.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XI.5).

(٢) **التقييمات السريعة لحالات تعاطي المخدرات والردود عليها (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع** E.1999.XI.12).

(٣) **المرجع نفسه.**

- - - - -